المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
فريق العدالة والتنمية

مداخلة فريق العدالة والتنمية

د. مصطفى ابراهيمي

رئيس فريق العدالة والتنمية

لمناقشة حصيلة الحكومة

خلال الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021

التي قدمها الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة

في إطار الفصل 101 من الدستور يوم الثلاثاء 5 يوليوز 2021

الجلسة العامة ليوم الاثنين فاتح ذو الحجة 1442 هـ الموافق لـ 12 يوليوز 2021

دورة أبريل 2021-السنة التشريعية الخامسة 2020-2021

الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة الحصيلة الحكومية للولاية التشريعية العاشرة 2016-2021 والتي تفضلتم بعرضها السيد رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني بطلب منكم على انظار مجلسي البرلمان في إطار الفصل 101 من الدستور،

- وهي مبادرة تحسب لكم خاصة بعد تردد المعارضة في المطالبة بملتمس الرقابة مخافة أن تمنح الفرصة لهذه الحكومة لبسط حصيلتها،
- وهي مبادرة تحسب لكم لأنها لحظة تجسد التأويل الديمقراطي لدستور 2011 ولاسيما ما تعلق بمبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي فعلتموه في أكثر من مناسبة، بعد ال 100 اليوم الأولى ثم في عرض حصيلة السنة الأولى لهذه الحكومة، ثم حصيلة نصف الولاية، ثم عرض الإجراءات لمواجهة الجائحة واليوم تعرضون حصيلة الولاية 2017 – 2021 كاملة.

نناقش هذه الحصيلة ونحن على أبواب مناسبتين عظيمتين الأولى دينية والثانية وطنية : **عيد الأضحى المبارك وعيد العرش المجيد**،

ونغتنم هذه المناسبة لتقديم أزكى **التهاني وأطيب الأماني** لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، رافعين أكف الضراعة للعلي القدير ليمتع جلالته بموفور الصحة والسعادة، ولكافة الشعب المغربي قاطبة، راجين منه سبحانه أن تنعم بلادنا بالأمن بالاستقرار والازدهار والمزيد من الرقي والتألق.

وحتى تكتمل الفرحة، ونواصل النجاحات التي حققها المغرب في تدبير الجائحة بفضل التوجيهات الملكية السديدة والاستشرافية، والتنفيذ الناجح للحكومة ومؤسسات الدولة، وتفاديا لتداعيات موجة رابعة لهذه الجائحة وتفشي المتحور ديلتا لفيروس كورونا، على جميع المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة تحمل المسؤولية في احترام الإجراءات الاحترازية من ارتداء للكمامات و التباعد و نظافة اليدين و تجنب التصافح.. لاستكمال الحملة الوطنية للتلقيح في ظروف جيدة.

وفي إطار المبادئ الجامعة للأمة،

فإن بلادنا تستمد قوتها ووحدتها وثقتها وإشعاعها من ثوابتها الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، في ظل مغرب معتز بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، مدعوة إلى الحفاظ على هذا النموذج المغربي المتميز عبر العصور وضمان استدامته ومواصلة إشعاعه وهو ما يقتضي الاعتزاز والتشبث بالهوية المغربية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتنا الوطنية بانصهار كل مكوناتها.

وفي هذا الصدد فقد عرف ملف وحدتنا الترابية تطورا الإيجابيا بقيادة جلالة الملك

بحيث شكلت مرحلة 2017-2021 محطة مفصلية في تاريخ قضية الصحراء المغربية بما سجلته من انتصارات كبرى توسعت معها دائرة الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، وترسخت شرعية وجدية المقترح المغربي للحكم الذاتي كحل دائم وعادل للنزاع الإقليمي المفتعل، وتسفهت الأوهام المضللة للمشروع الانفصالي وتعمقت أزمته في مخيمات تندوف،

هكذا استطاع المغرب أن يحصل على اعترافات جديدة بصحرائه، وفي هذا السياق فتحت بمدينتي العيون والداخلة 21 قنصلية للعديد من الدول الصديقة. ويأتي الاعتراف الأمريكي الأخير بسيادة المغرب على صحرائه ليشكل نصرا جديدا، سيمكن من كسب جولات مقبلة في هذا الملف لصالح وحدتنا الترابية.

وبهذه المناسبة نهنئ الحكومة على تجندها لإنجاح المشاريع التنموية بأقاليمنا الجنوبية، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من خلال توفير الإمكانات المالية والبشرية لتسريع وثيرة تفعيلها وإنجاز المشاريع المبرمجة كميناء الأطلسي بالداخلة أو تأهيل الطريق الوطنية الرابطة بين تزنيت والعيون، وإقامة عدد مهم من المشاريع السياحية والطاقية، مما جعلها قطبا اقتصاديا مندمجا. منفتحا على القارة الإفريقية.

وفي هذا المقام نطالب بفتح ملف المدينتين السليبتين المغربيتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة ونستنكر ما قامت به إسبانيا باستضافتها لزعيم الانفصاليين واللجوء للاتحاد الأوروبي للتغطية على تورطها وتواطئها مع المعادين لوحدتنا الترابية. بالرغم من وقوف المغرب ضد دعوات انفصال إقليم كاتلونيا، وتعاونه في ملفات محاربة الهجرة السرية والإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى الإشادة بالمواقف التضامنية للبرلمان العربي وكذلك للبرلمانات الإفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي دعما لوحدة المملكة المغربية، وضدا على قرار البرلمان الأوروبي.

وبهذه المناسبة نوجه تحية تقدير وإكبار إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، من الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر بتفان ويقظة على أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

*****

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعد تشريفكم بالتعيين الملكي السامي،

تم تنصيب هذه الحكومة بناء على تصريح حكومي نال ثقة البرلمان تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور. وقد كانت حينها حاضرة بكامل أعضائها بالنسبة للأحزاب المشاركة في الحكومة عند التنصيب، فاحتراما للإرادة الشعبية كان لزاما على الوزراء المحزبين الحضور عند إعطاء الحصيلة الحكومية تجسيدا لمبدء ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وهنا لا يمكن أن نناقش الحصيلة، دون الوقوف على السياق السياسي لتشكيل هذه الحكومة، فكما هو معلوم ان هذه الأخيرة يقودها حزب العدالة و التنمية الذي تبوء المرتبة الأولى خلال انتخابات 2016 ب 124 مقعدا بعد تدبيره للولاية السابقة التي قادها الأستاذ عبد الإله بنكيران، و التي عملت على تنزيل الإصلاحات التي أقرها دستور 2011،

- ✓ بما في ذلك تقديم القوانين التنظيمية والمساهمة في إرساء عدد من المؤسسات والهيئات الدستورية. كما أنجزت إصلاحات هيكلية وعميقة ساهمت بشكل كبير في تعزيز الحقوق والحريات وإصلاح منظومة العدالة وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال والمحافظة على التوازنات الماكرو – اقتصادية (صندوق المقاصة 50 -مليارديرهم سنويا)، وتشجيع الصناعة والمقاولة، وانتهاج سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية مع توسيع التغطية الاجتماعية (دعم الأرامل، التغطية الصحية للطلبة، المنح.. إصلاح التقاعد، المكتب الوطني للماء والكهرباء)؛
- ✓ استرجاع السير الطبيعي للمرافق العمومية وإطلاق مسار ارساء الحكامة الجيدة واستعادة السير العادي للمرافق العمومية (مسيرات المعطلين)؛
- ✓ ترسيخ ثقافة الاستحقاق والكفاءة في الولوج للوظيفة العمومية عبر نظام المباراة؛

واعتبرت الانتخابات التشريعية ل 2016 وقبلها الاستحقاقات الجماعية ل 2015 بمثابة استفتاء شعبي عبر الشعب من خلال صناديق الاقتراع حينها عن اختياره الحر بالرغم من المضايقات و الإغراءات و استعمال المال والسلطة ومسيرة "ولد زروال" و دعم الحزب المعلوم، وكل المحاولات للتحكم في نتائج الانتخابات، و عبر الشعب عن رضاه على الإصلاحات الهيكلية والصعبة، و عن الإجراءات الاجتماعية التي شملت خاصة الفئات الهشة، و هذان الاستفتاءان 2015 و 2016 يعتبران ردا على من يتحدثون عن العشر العجاف (فعلى الأقل لا تنكرون أن حكومة 5 سنوات الأولى نالت وسام الثقة الشعبية بامتياز).

فالجرأة التي جئتم بها السيد رئيس الحكومة لعرض حصيلتكم رغم ما عرفته هذه الولاية من إكراهات كبرى:

1. بداية بمحاولة عرقلة المسار الديمقراطي في بداية هذه الولاية عبر "البلوكاج" الذي أخذ من الزمن السياسي لهذه الولاية ستة أشهر كاملة،
2. ينضاف إليها ثلاث سنوات فلاحية اتسمت بالجفاف.
3. وانتهاء بجائحة كورونا التي ضربت كافة دول العالم ومن بينها المغرب وأبطأت من حركية الحياة العامة لما يزيد عن سنة ونصف ولازالت مستمرة بكل تداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

فمحاولة الانقلاب على نتائج صناديق الاقتراع ليوم 8 شتنبر 2016 و البلوكاج الذي تلاه أو عرقلة تشكيل الحكومة كانت له تداعيات على مسار الثقة - كما أورده تقرير النموذج التنموي - و مسار الانتقال الديموقراطي لبلدنا لا زالت آثاره سارية لحد الساعة.

مع تسجيل موقفنا المبدئي بالحفاظ على كرامة المواطن وصيانة الإرادة الشعبية وتعزيز البناء الديمقراطي، والتذكير بالمخاض العسير "البلوكاج" الذي تعذرت معه ولادة حكومة عادية في ظروف استثنائية، وسيشهد التاريخ على أصحاب تلك الاشتراطات والتقلبات المزاجية التي يستحيل معها التوافق لخدمة مصالح الوطن والمواطنين، ولا يحسب أحد منهم أن ذاكرة المواطن المغربي قصيرة وستنسى تلاعبهم باختياره الحر.

ودون الخوض في تفاصيل مشاورات تشكيل الحكومة والتي تضمنت تنازلات مؤلمة، لا يعادلها إلا حرصنا على المساهمة في صيانة استقرار بلادنا وعدم المساهمة في التأسيس لحالة من عدم الثقة في مستقبلها السياسي، والحفاظ على رصيد الإصلاحات والإنجازات التي تم تحقيقها.

وبالرغم من أن المنحى العام لمسار الدمقرطة ببلادنا يبقى إيجابيا، فإن التراجع عنه لا يشكل استثناء، إذ تطلع علينا بين الفينة والأخرى تراجعات وممارسات نكوصية تهدد هذا المسار وتشوش على منسوب الثقة، **من مثل:**

- **ونحن بين أيدي الاستحقاقات التشريعية والجماعية ننبه للعودة لنفس الأساليب والأدوات القديمة: فقط تغيير حزب بحزب** آخر يوفر له كل الدعم ليتبوأ المرتبة الأولى في الانتخابات والتحكم في الخريطة الانتخابية ضدا على الإرادة الشعبية الحرة،
- **الجمع بين المال والسلطة والمصالح**.
- **الاصطفاف وراء قاسم الانتخابي** غير ديموقراطي لا مثيل له في العالم - يعتمد المسجلين –من الموتى، المهاجرين، الغائبين، والمقاطعين- بدل المصوتين - يعلم القاصي و الداني بأنه موجه ضد العدالة و التنمية للحد من شعبيتها ، تبرأ منه حتى من خاضوا المعارك للتصويت عليه ، من بينهم إثنان من الأمناء العامين أحدهما قال صراحة أن القاسم الانتخابي لا يوجد في مذكرة حزبه، و الثاني صرح بأن حزبه صوت على هذا القاسم حتى لا يقال بأنه يدعم العدالة و التنمية، و آخر قال بأنه أجبر للقبول به و آخرون تعاملوا معه بانتهازية لأنه سيمنحهم بعض المقاعد و لم يترددوا للقبول به و لو على حساب الديموقراطية و مصلحة الوطن .
- **وإلغاء العتبة** والتراجع عن التصويت باللائحة إلى الفردي: مما سيؤدي إلى بلقنة المؤسسات المنتخبة بدل 5 أو 6 أحزاب توزع بين مُسَيِّرَة ومعارضة، سنكون أمام 16 إلى 20 حزبا ممثلين بالمؤسسات، أغلبها دون وزن شعبي، مما سيؤدي إلى الابتزاز في تشكيل الرئاسات والأجهزة المسيرة، وعدم

الاستقرار. والمحصلة ضياع مصالح المواطنين، وتدخل الإدارة الترابية لتسيير الجماعات بدل المنتخبين.

وبذلك ستتحول العملية الانتخابية إلى توزيع للمقاعد بين الأحزاب المشاركة بالتساوي وبدون منافسة وبلقنة للمشهد السياسي والمؤسساتي، مما:

- ✓ يضرب أساس العملية الديمقراطية وهي التنافس الحر والنزيه؛
- ✓ ويضر بنسب المشاركة التي ستكون بدون جدوى؛
- ✓ ويقضي على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما فيما يتعلق بالدمقراطية المحلية و -تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية:

فبالرغم من اعتماد ميثاق اللاتمركز الذي رأى النور في هذه الحكومة بعد 35 سنة من الانتظارية، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بتحويلها إلى مؤسسات عمومية، استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

وعلى العموم فإذا كانت علاقات التعاون والتكامل هي السائدة بين المنتخبين والإدارة الترابية، وهي علاقات طيبة ومتميزة وأعطت نتائج جد إيجابية في التنمية المجالية وللمواطن بعدد من جهات و أقاليم المملكة، للأسف كانت هناك عقليات تسير في الاتجاه المعاكس كما وقع بالراشيدية و الشاون مما فوت على هذه الجماعات الترابية فرصا حقيقية للتنمية.

كل ذلك يسائلنا جميعا مؤسسات وأحزاب ومجتمع مدني حول مآل الاختيار الديموقراطي ببلادنا وعن هذا التردد والتراجع في الانتقال الديموقراطي الذي لا زال يراوح مكانه. وهو ما ينشئ نوعا من الانتظارية الهدامة، وانصرافا تلقائيا عن وجهة التنمية المنشودة.

لذا فالتحدي الأساسي هو العمل إلى جانب القوى الحية بالوطن من أجل: "تحصين و تمنيع الاختيار الديمقراطي وتعزيز مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية"، ومواجهة مختلف التهديدات التي تنذر بالتراجع وبنكوص ديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نذكركم في هذا المقام بمرجعيات دعمنا لكم وتصويتنا على برنامج هذه الحكومة يوم تقدمتم به أمام ممثلي الأمة وهي ثلاثة:

- ✓ الأولى لأننا اعتبرناه برنامج ينخرط في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل مؤسساته.
- ✓ الثانية لأننا وجدنا هذا البرنامج متلائما إلى حد كبير مع ما جاء في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الذي على أساسه تعاقدنا مع المواطنين،
- ✓ الثالثة هو التزامكم بتحقيق الانسجام والتنسيق والتعبئة اللازمة لتحقيق النجاح في تنفيذ معظم الالتزامات والمشاريع التي جاء بها، وهي حصيلة غير مسبوقة باستحضار الظروف والاكراهات التي واجهت هذه الحكومة (والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب المعاصر) ابتدأت أولا بالبلوكاج ، وانتهت بتوالي سنوات الجفاف والجائحة.

هذا بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية، وتجييش المشوشين والمتخاذلين الذين ينسبون كل نقيصة لهذه الحكومة ورئيسها وينكرون عليها كل إنجاز كانت من ورائه، أو ساهمت في تحقيقه.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قبل أن نخوض في ثنايا حصيلتكم المشرفة، نتقدم بالشكر والثناء لكل من ساهم في تحقيقها بصدق ووطنية،

- من وزراء وإدارة قاموا بالتدبير والمتابعة والتنفيذ،
- من برلمانيين ساندوكم أو انتقدوكم بموضوعية بالتشريع والتقييم والمراقبة،
- من مجتمع مدني ومواطنين قدموا لكم الدعم والمساندة،

لا بد من التنويه بالمنهجية المتميزة التي اعتمدتموها والتي استحضرت المحاور الأساسية الخمسة التي جاءت في برنامجكم، وذلك تكريسا للوضوح والشفافية ولتيسير قراءة وتتبع هذه الحصيلة.

نناقش معكم السيد رئيس الحكومة منجزاتكم وحصيلتكم المقدرة بكل فخر واعتزاز، بالرغم لكل ما تعرضت له من محاولات التبخيس و التيئيس و التشويش التي استعملت فيها كل الوسائل و الإمكانات الضخمة و سخرت لها أقلام و مواقع إعلامية مأجورة تقصف بالليل و النهار، مع التنويه بالأقلام الحرة والنزيهة التي انتقدت هذه الحصيلة بإنصاف وموضوعية.

منهجية متميزة لمناقشة حصيلة الولاية العاشرة

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعد الانصات لعرض حصيلتكم، وما شملته من أرقام دالة ومعطيات غنية قررنا في فريقنا أن تكون مناقشتنا لها نوعية تتجاوز المقاربة القطاعية، لأن السؤال الواجب البحث عن جواب له الآن ليس هو حساب منجزات كل قطاع على حدة، ارتباطا بما جاء في برنامجكم، لأن الحصيلة المقدمة غنية ومُفْحِمَة، والمطلوب اليوم هو رد الاعتبار للمواطن، القادر على التمييز بين ما لامسه وعايشه، وبين

الخطابات الجوفاء التي لا تغني ولا تسمن من جوع، التمييز بين المنجز المحسوس والنقد المدسوس، لا لشيء إلا للعمل سويا من أجل التعبئة لإرجاع الثقة للعمل السياسي الجاد المبني على الكفاءة والصدق والنزاهة في القول والعمل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء

نناقش هذه الحصيلة والمغرب يواجه أكبر كارثة صحية منذ استقلاله، ألا وهي جائحة كورونا والتي بدأت تداعياتها مطلع شهر مارس من السنة الماضية، وبالإمكان الجزم بأن هذه الجائحة جعلت من المغاربة ملكا وشعبا يصنعون قصة نجاح فصولها قائمة على التضامن والتلاحم والتضحية والتآزر، وحُقَّ للحكومة ورئيسها الافتخار بما تم تحقيقه للتخفيف من تداعيات الجائحة وانعكاساتها بتوجيه وإشراف من صاحب الجلالة حفظه الله، ابتدأت بتشديده على جعل صحة المواطن أولوية الأولويات، وانتهت بأوامره السامية بجعل اللقاح مشاعا لكل المغاربة وفق استراتيجية محكمة صنفت المغرب ضمن الدول الرائدة لمحاصرة هذا الوباء، وأخيرا بسهر جلالته على تمكين بلادنا من القدرة على إنتاج اللقاح، حيث أشرف جلالته يوم الاثنين 5 يوليوز 2021 على الاطلاق والتوقيع على اتفاقيات تتعلق بمشروع تصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

وحتى نقطع دابر المبخسين سنكررها دائما وأبدا أن التوجيهات الملكية كانت رائدة ومؤطرة، والحكومة أجادت الإنصات لهذه التوجيهات كما اجادت الإنصات لنبض المواطنين وحاجياتهم وأجادت تدبير الممكن، ولقد نجحت في ذلك.

فمن ينكر ان تدبيركم الجيد جنب انهيار منظومتنا الصحية؛ بتخصيص ميزانية 3,3 مليار درهم إضافية لتجهيز المستشفيات و مصالح الإنعاش و إجراء التحليلات (بلغت 6,5 مليون) و توفير الأدوية و اللقاح بالمجان (بعض اللقاحات ثمنها 700 درهم) (10،3 ج 1 و 9،2 ج 2) .

ومن ينكر حسن تدبيركم صندوق التضامن لمكافحة كورونا 33 مليار درهم، بتخصيص وصرف دعم مالي لذوي الدخل المحدود وتقديم المساعدة المباشرة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، فقد بلغ مجموع الأسر المستفيدة من عملية الدعم خلال الجائحة، ما يقارب 5,5 مليون أسرة، 45 بالمائة منها بالعالم القروي، وخصصت لذلك ميزانية تقارب 16 مليار درهم، فيما تجاوز عدد المستفيدين المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر من 900 ألف مواطنة ومواطن وتم التمديد لاستفادة أجراء بعض القطاعات ومنها السياحة).

ومن ينكر مواكبتكم للمقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى الإجراءات الاستثنائية لتعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار ودعم التشغيل بعقد برامج عقود مع القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من آثار الوباء وتجديد الدعم للقطاعات المنكوبة وغيرها من التدابير الضرورية لضمان الإقلاع ببلادنا و تجنيب تسريح 71 % من أجراء القطاع الخاص .

ومن ينكر حسن تدبيركم لظرفية الجائحة والتسريع من عملية رقمنة الحياة العامة في الكثير من جوانبها، وعدم إهدار الزمن المدرسي والجامعي وعدم السماح بتسجيل سنة بيضاء، وتنظيم الامتحانات الاشهادية في وقتها وخاصة الباكلوريا لموسمين متتاليين، وإنجاح عملية الدراسة عن بعد.

ومن ينكر أنكم جسدتم المنهجية التشاركية في أرقى تجلياتها سواء بحضوركم للبرلمان للتواصل والتشريع وتقديم التوضيحات والإجابة على **الأسئلة المتعلقة بالجائحة ومواجهة تداعياتها**، كما حافظتم على هذه المنهجية بالتواصل المستمر مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والهيئات المهنية وفاعلين في القطاعات الأكثر تضررا، والأخذ بمقترحاتها ومطالبها المشروعة وفق ما توفر من إمكانيات.

وبهذه المناسبة نشيد بمختلف الفاعلين العاملين في الصفوف الأمامية ممن كانوا مجندين لمحاصرة الجائحة ومواجهة تداعياتها.

كما نشيد بدور الجماعات الترابية و انخراطها في المجهود التضامني الوطني بتعاون مع مختلف السلطات العمومية والترابية والمؤسسات الصحية من خلال أدوارها في مجال حفظ الصحة والنظافة وضمان استمرارية مختلف خدمات القرب والمرافق العمومية في عز الأزمة، فضلا عن دورها المقدر في إسناد المجهود العمومي في تعبئة الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات والأسر المتضررة من الجائحة.

المحور الثاني للتصريح الحكومي : تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،
- إطلاق ورش طموح لعصرنة سبل اشتغال الإدارة وإصلاحها وتبسيط ورقمنة العديد من المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تكريس استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛
- مراجعة وتحيين القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة؛
- إرساء وتقوية دور اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

- إصدار قانون هيئة محاربة الرشوة
- المصادقة قانون الإصلاح الجبائي
- قانون إصلاح المؤسسات العمومية (ترشيد وعقلنة تدبري محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- قانون الوكالة الوطنية للمؤسسات العمومية.....

تشريع محاربة الفساد وعرقلة إرادة الإصلاح

نكرر مرة أخرى بأننا في العدالة والتنمية لم نغير ولن نغير من أهدافنا المرجعية وعلى رأسها "محاربة الفساد والاستبداد"، حتى ولو كان هذا الهدف سببا في تعبئة جهود عدد من الجهات ضد العدالة والتنمية وخطابها الصريح من أجل مصلحة الوطن والمواطنين، وبهذه المناسبة نتأسف في فريق العدالة والتنمية الكيفية التي وُئِدَ بها مشروع مجموعة القانون الجنائي لما تضمنه من مقتضيات مهمة تمكن من محاربة الإثراء غير المشروع، ولقد شكلت هذه العرقلة أحد أسباب تراجع المغرب في مؤشر ترانسبرنسي.

ونفس الأمر ينطبق على مشروع القانون المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك البحري العمومي للدولة، حيث يستفيد عدد من المسؤولين بما فيهم وزراء سابقين لديهم فيلات و استثمارات على شاطئ البحر، بعد عرقلة وضع التعديلات وتأجيلها مرات متتالية، تقدمت بعض الفرق بتعديلات أهم ما فيها منح مدة 40 سنة إضافية لأصحاب هذا الاحتلال للاستغلال قابلة للتمديد مرة واحدة ليصير المجموع (80 سنة)، إلا أن التصويت على هذا المشروع لم يتم للأسف حتى الآن

ونحن على مشارف اغلاق آخر دورة من هذه الولاية، وبذلك سيحافظ المستفيدون من أملاك الدولة بدون وجه حق على هذا الاحتلال والإبقاء على الوضع القائم إلى آخر الزمان، لذلك على مجموع الفرق البرلمانية ورئيس اللجنة المعنية تحمل مسؤوليتهم للمصادقة على هذا المشروع الهام.

مشروع قانون تكميم الافواه

من المحطات المهمة التي عرفتها هذه الولاية ، مطالبة البعض بتبني قانون لتقييد استعمال منصات التواصل الاجتماعي بذريعة سد الفراغ التشريعي الذي تعاني منه المنظومة القانونية الوطنية لردع كافات السلوكات المرتكبة والجرائم الإلكترونية، وفي هذا الصدد أكدنا حينها في فريق العدالة والتنمية، ودفاعا على حرية التعبير، على موقفنا من هذا القانون، وإذ نشكر لكم السيد رئيس الحكومة حسن إنصاتكم لتقديرات مؤسسات المجتمع ولنبض الشارع وعدم إحالة مشروع هذا القانون على البرلمان بالصيغة التي تم نشرها بوسائل الإعلام، فلقد أكدنا مرة أخرى وبكل صراحة على أن التعبيرات الجديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الجادة والمستقلة والنزيهة، التي تدخل في إطار حرية التعبير المكفولة لجميع المغاربة دستوريا، لا يمكن إلا أن تكون دعما للعمل السياسي النبيل الذي تؤدي فيه الأحزاب السياسية المستقلة أدوارها الدستورية في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي دعم الديموقراطية ومحاربة الفساد والامتيازات اللامشروعة.

المهمة الاستطلاعية حول أسعار المحروقات نموذج العمل البرلماني الصادق

عرفت الولاية التشريعية الحالية تميزا في أداء الوظائف البرلمانية وخاصة الرقابية والمرتبطة بتقييم السياسات العمومية، إذ تمت إقامة العديد من المهام الاستطلاعية، واللجان الموضوعاتية خرجت بتقارير جد مهمة كان من بينها تقرير

المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "أسعار بيع المحروقات السائلة للعموم وشروط المنافسة بعد قرار التحرير" والتي شكلت حدثا رقابيا مهما ونوعيا خلال هذه الولاية، وإذ يؤكد الفريق اعتزازه بمبادرته إلى اقتراح تشكيل هذه المهمة الاستطلاعية، وبمساهمته في تفعيل آلية من آليات العمل البرلماني الجاد والمسؤول والاستباقي في إطار المهام الدستورية التي يضطلع بها نواب الأمة تفاعلا مع انتظارات وتعبيرات المواطنين ودفاعا عن حقوقهم المشروعة وخدمة للصالح العام، يؤكد على ان خلاصاتها التي كانت مجردة ومبنية على أسس شفافة وصريحة، وكانت تبعاتها ممتدة في الزمان ستبقى شاهدة على أنه مهما كانت قوة اللوبيات وتأثيرها في القرار الاقتصادي والاجتماعي قويا، فإن الإرادة الشعبية أقوى للحد من جشعها، وأنانيتها.

ونأمل مناقشة بقية تقارير المهام الاستطلاعية لأهميتها، وجدية توصياتها وخلاصاتها، ومن ذلك تقرير المهمة الاستطلاعية حول صفقات وزارة الصحة لمواجهة جائحة كورونا، وتقرير منظومة تحاقن الدم، وتدبير المقالع، وبريد المغرب، و...

القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي

اعتبرنا المصادقة على هذا القانون إحدى المحطات المهمة في هذه الولاية التشريعية لاعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول شكلي تعكسه طبيعة تصويتنا عليه، حيث شابه ما شاب التصويت على القاسم الانتخابي العجيب، فكيف يتم الاصطفاف للمصوتين عليه بذلك الشكل الذي أذهل المتتبعين للشأن البرلماني، حيث اجتمعت الأغلبية والمعارضة على الفريق الأول في مجلس النواب، أما تصويتنا نحن عليه فقد كان خاضعا لمعطيات موضوعية مجتمعية وعلمية رصينة، وليس نتيجة إملاءات

حاول البعض ترويجها هنا وهناك، وللتذكير فنواب العدالة والتنمية إذا كانوا يؤمنون إيمانا قاطعا بأن القرار ملزم والرأي حر، فإنهم في المقابل يشكلون مزيجا من الأطر والكفاءات والخبرات التي لا تنتظر إملاءات للتصويت في هذا الاتجاه أو ذاك، لذلك نؤكد للرأي العام الوطني بأننا بعد مدارسة ، ولأول مرة اتخذنا قرارا مصيريا بتصويت داخلي للفريق ذهبت غالبية أعضائه إلى رفض مشروع هذا القانون نظرا لِكَمِّ الثغرات والبياضات التي اعترته، ناهيك على السرعة التي تم تمريره بها، خاصة واننا في سنة التجاذبات الانتخابية حيث تكرر إثارة هذا الموضوع قبيل الاستحقاقات السابقة .

أما الاعتبار الثاني فيرجع لعدم توسيع النقاش العمومي حول مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، مؤكدين على ضرورة توسيع الاستشارة المؤسساتية، يشارك فيها الفاعلون المؤسساتيون، والأحزاب السياسية والبرلمانيون، والجمعيات والمواطنون في أقاليم شمال المملكة، حتى لا يكون موضوع سجال وتقاطبات في سياق دقيق جدا كالسياق الحالي مع ضرورة مواصلة وتسريع مجهودات تنمية أقاليم الشمال من خلال مقاربة تنموية شاملة ومندمجة تستحضر كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة.

وبقدر ما ثَمَّنَا في فريق العدالة والتنمية عرض ملخص الدراسة المنجزة في القنب الهندي، بقدر ما تأسفنا على عدم تمكيننا من الدراسة نفسها وعدم التجاوب مع باقي طلباتنا: طلب رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأن هذا المشروع لا يجيب على الإشكال الأمني والمتابعات القضائية التي بلغت حسب تصريح سابق لوزير العدل 58 ألف حالة متابعة في المنطقة، و25 % من مرتادي السجون على الصعيد الوطني بسبب جرائم المخدرات. وبهذه المناسبة نعلن تضامننا مع ساكنة هذه المنطقة التي تعيش أوضاعا غير مستقرة بفعل المتابعات والملاحقات

الأمنية غالبيتها ناتج عن وشايات كاذبة ورسائل مجهولة. ومع ذلك لم تتم الاستجابة لطلبنا هذا.

كما طالبنا أيضا برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، كما لم تتم الاستجابة لطلبي الفريق بتنظيم بمهمتين استطلاعيتين مؤقتتين؛ الأولى للوقوف على وضعية مزارعي القنب الهندي بالأقاليم الشمالية للمملكة، والثانية للوقوف على واقع مراكز محاربة الإدمان، وهنا نذكر ببعض المعطيات التي جاءت في مذكرات الموضوعات والرهانات والمشاريع التي صاغتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد حيث قدمت معطيات صادمة حول وضعية زراعة القنب الهندي في المغرب واستهلاكه، مما يؤكد جدية مطالبنا بضرورة تعميق النقاش حول هذه النبتة واستعمالاتها، إذ بينت هذه المذكرات أن 10 بالمائة من تلاميذ الثانويات بالمملكة يستهلكون القنب الهندي كمخدر، وأن معدل انتشار تعاطيه في بلادنا يتراوح بين 4 و5 بالمائة من السكان البالغين أي حوالي 700 ألف مدمن على استعمال هذه النبتة.

أما الاستعمالات الطبية فتبقى محدودة للغاية

لكل ذلك كان قرارنا في فريق العدالة والتنمية مؤسسا بمعطيات جادة وموضوعية حيث لم يكن لنا من سبيل إلا رفضه جملة وتفصيلا.

*****

أما المحور الرابع من التصريح الحكومي المتعلق : بتعزيز التنمية البشرية والتماسك االجتماعي و المجالي

فقد جعلت الحكومة من القطاعات الاجتماعية أولويتها الرئيسية، ولاسيما قطاع التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وذلك عبر اعتماد رؤية إصلاحية وإطار

تنفيذي، ثم تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة. وقد أتاح هذا النهج تحقيق نتائج ملموسة، نذكر أهمها:

تعميم نظام الحماية الاجتماعية

شكل ورش توسيع الحماية الاجتماعية بحق أهم الأوراش المنجزة خلال هذه الولاية لملامسته لأكبر الفئات هشاشة من المجتمع، إذ عملت الحكومة على تنزيل أكثر من 100 برنامج اجتماعي بداية بتوسيع دائرة الاستفادة من نظام راميد، وتسريع التغطية الصحية لفائدة الطلبة، والبدء الفعلي في توفير التغطية الصحية لفائدة العمال المستقلين وغير الأجراء.

وجاءت التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى تعميم الحماية الاجتماعية، لتعطي دينامية جديدة وقوية لهذه الإصلاحات، وليصبح هذا الورش ورشا ذا بعد وطني كبير، وأفق زمني ممتد إلى 2025، مع برمجة وآليات تنفيذ دقيقة.

وهو مشروع بدء بمصادقة الحكومة السابقة على قانونين 98 و 99، 15 يناير 2016، و تمت عرقلتهما بالبرلمان حيث أمضيا 2 سنتين، و بعد التصويت عليهما 2017 أخرجت الحكومة كل النصوص التطبيقية، إلا أن التفاوض مع CNSS عرف عراقيل و شروط الخزيرات،

وتحضيرا لمشروع الحماية الاجتماعية، تمت المصادقة على قانون السجل الاجتماعي لمعالجة إشكالية الراميد الذي صرفت الحكومة السابقة لأجله 10 ملايير و هذه الحكومة 9 ملايير سنة 2017: عدد المرضى بالمستشفيات 1،12 مليون، 4،7 مليون يوم للاستشفاء عدد العمليات الجراحية 325 ألف عملية، 3،5 مليون فحص متخصص، أكثر من 17 مليون تحليلة بيولوجية.

وتخصيص الحكومة 4،2 مليار درهم بقانون المالية 2021 للمساهمة الموحدة،

توجت هذه المجهودات الحكومية بإعداد القانون الإطار الذي تمت المصادقة عليه بالبرلمان، ويتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أربعة محاور أساسية وهي: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون تعميم التعويضات العائلية 7 ملايين طفل، التقاعد 5 ملايين، والتعويض عن فقدان الشغل، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كان نظام المساهمة المهنية الموحدة للتجار عرف نجاحا مقدرا نتمنى أن يطال فئة الفلاحين والسائقين والصناع التقليديين.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاح هذا المشروع في أفق 2025 سيتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي يقدر ب 51 مليار درهم، منها 23 مليار من الميزانية العامة للدولة. ولتمويل مرحلة التعميم الأولى من التغطية الصحية الإجبارية، تم تخصيص 4,2 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2021.

مجهود حكومي غير مسبوق لفائدة قطاع الصحة

- **إجراء غير مسبوق خلال الولايتين الحكوميتين الأخيرتين تمثل في تخفيض أثمنة عدد كبير جدا من الأدوية (حوالي 1.095 دواءً خلال الولاية الحكومية الحالية)؛ و1500 حكومة السابقة و330 التي قبلها . مع أدراج 4236 دواء للتعويض من طرف مؤسسات الأمين الصحي سنة 2018 مقابل 3235 سنة 2013 بزيادة ألف دواء .**
- **رفع ميزانية وزارة الصحة من 6,19 مليار درهم سنة 2004 إلى 22,09 مليار درهم سنة 2021،**
- **مضاعفة عدد المناصب المالية لوزارة الصحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021، من خلال إحداث 3.800 منصبا سنويًا في المتوسط، مقابل**

1.700 خلال فترة 2004-2016، (5.500 منصب في قانون مالية سنة 2021)؛

- تسريع إنجاز برامج تطوير البنية التحتية الصحية، خاصة من خلال إحداث ثلاثة مراكز استشفائية جامعية جديدة بأكادير والعيون وطنجة إضافة إلى 4 كليات للطب، بالإضافة إلى عشر مستشفيات إقليمية جديدة، وتجهيز ما يقرب من 60 إقليما بأجهزة المسح الشعاعي و11 جهة بأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي؛
- انخفضت نسب وفيات الرضع والأمهات بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، خصوصا نسبة وفيات الأمهات، التي تراجعت من 227 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2007-2008 إلى 72,6 سنة 2018.

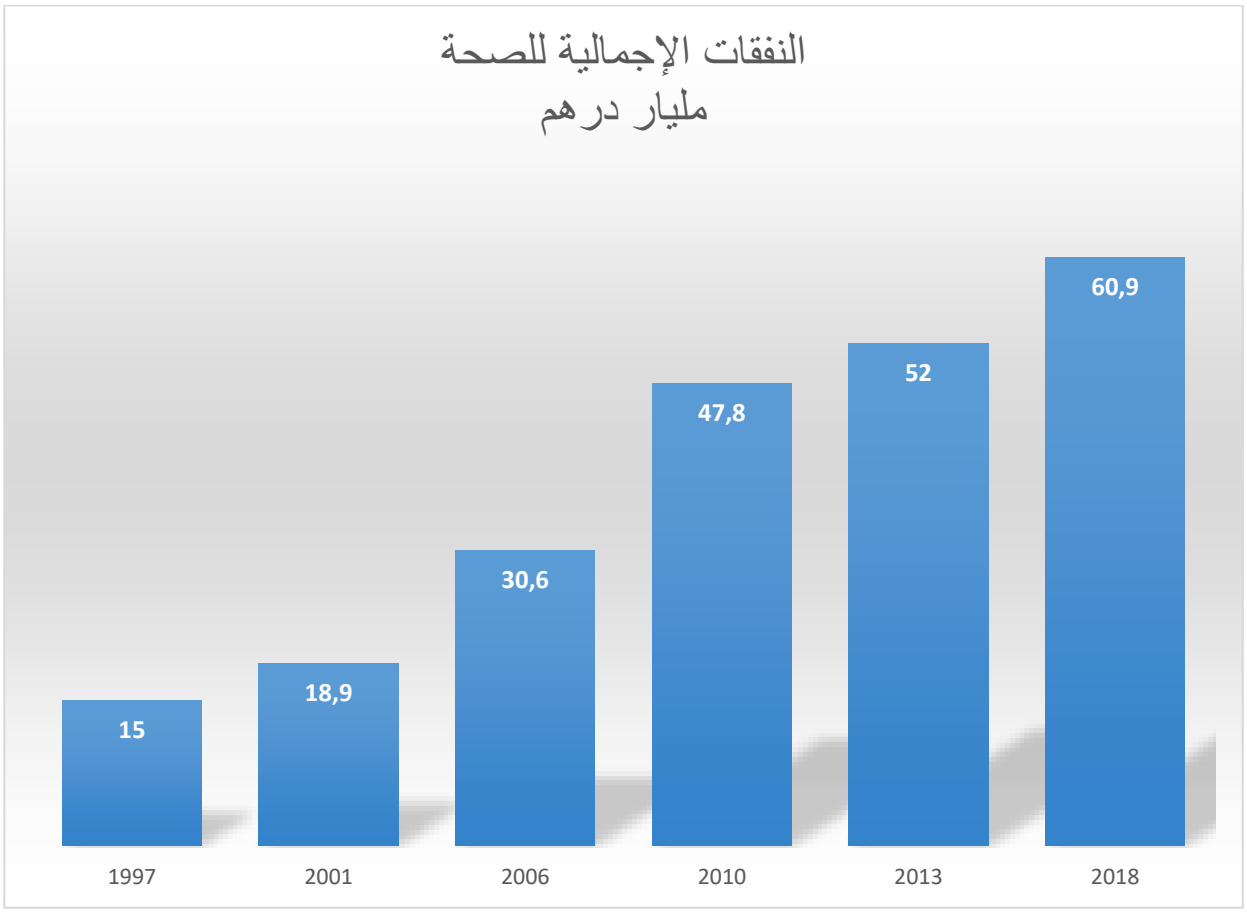

2018 زيادة النفقات العامة للصحة ب 1،17 % مقارنة ب 2013 ، بمعدل زيادة سنويا 3،2 % مقابل 2،9 % ما بين 2010 و 2013 .

انتقل نفقات الصحة للفرد من 550 سنة 1997 إلى 1498 (2010) و 1730 (2018) أما ما بعد 2018 – 2021 فقد يكون بلغ 2000 درهم للفرد

2018: الأمل في الحياة 76 سنة،

مساهمة الأسر انتقلت من 57،3 % 2013 إلى 45،6 % 2018 لتصل إلى 25 % بعد CSU

القطاعات الاجتماعية، أولى الأولويات ونتائج ملموسة:

أ. تعبئة الحكومة من أجل تعليم ذي جودة ومتاح للجميع

- تم اعتماد القانون الإطار لتفعيل رؤية 2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بما يضمن استدامة الإصلاح وتحديد أولوياته واستقرار مشاريعه وتراكمها.

وبقدر ارتياحنا لعدد من المقتضيات التي حفل بها هذا القانون، فقد أعلنا منذ البداية معارضتنا للانزياح الذي وقع في مفهوم التناوب اللغوي، وامتنعنا تبعا لذلك عن التصويت على المادتين المرتبطتين به.

وقد نبهنا غير ما مرة إلى بعض المحاولات لخرق مقتضيات هذا القانون وعدم تطبيق بنوده وخصوصا في تطبيق الهندسة اللغوية.

وقد برزت في الاسابيع الأخيرة بعض الخروقات التي تظهر هنا وهناك في بعض الاكاديميات والمديريات الاقليمية التي أصدرت مذكرات لتعميم اللغة الفرنسية في تدريس جميع المواد العلمية والتقنية علما بأن الوزارة

الوصية تشتغل طبقا للقانون على إعداد مرسوم الهندسة اللغوية، والذي ستتم إحالته على المجلس الأعلى للتربية والتكوين من أجل إبداء الرأي بشأنه.

لذأ نؤكد اليوم أن كل هذه الإجراءات تتم خارج إطار القانون الإطار

- بلغ المعدل السنوي للمناصب المالية المحدثة لفائدة قطاع التربية الوطنية 20.160 منصبا بين 2017 و2021، مقارنة بالمعدل السنوي للمناصب المحدثة بين 2004 و2016 والذي لم يتجاوز 7.063 منصباً، مما مكن من إحداث 102 ألف منصب في قطاع التربية الوطنية و6800 في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بين2016 و2021.
- عرفت الميزانية المخصصة للقطاع ارتفاعاً مستمراً، حيث انتقلت من 54 مليار درهم سنة 2016 الى حوالي 72 مليار درهم سنة 2021، بزيادة + 25%.
- عرفت نسب التمدرس ارتفاعاً مستمراً، بحيث اقتربت من 100 ٪ بالنسبة للتعليم الابتدائي، و94 ٪ بالنسبة للثانوي الإعدادي، و70 ٪ بالنسبة للثانوي التأهيلي و72 ٪ بالنسبة للتعليم الأولي؛
- شهدت نسب الهدر المدرسي تراجعا ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة (أقل من 0,4 ٪ في التعليم الابتدائي)؛
- عرف عدد المستفيدين من برنامج الدعم "تيسير" ارتفاعاً بنسبة 300 ٪ بين السنتين الدراسيتين 2017-2018 و2018-2019، كما سجل تطور ملموس لجميع برامج الدعم الاجتماعي للتمدرس (النقل المدرسي، والداخليات، وعملية مليون محفظة، والأقسام الدامجة)؛

•ارتفعت نسبة التمدرس بالتعليم العالي، (الفئة العمرية 18–22 سنة)، من 33,3% سنة 2016 الى حوالي42,1% خلال الموسم 2020-2021؛

•وصل العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي (بمكوناته الثلاثة العمومي والخاص والشريك) 1.065.753 طالبا برسم الموسم 2020-2021: مما يشكل معدل3.400 طالب لكل 100.000 نسمة.

•وفي إطار العدالة المجالية ومبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات والأقاليم تم إحداث 39 مؤسسة جامعية عمومية جديدة ما بين 2017 و2021، وبرمجة إحداث 21 مؤسسة جامعية في أفق 2023 منها 12 مؤسسة ذات الاستقطاب المفتوح و9 مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود (منها 4 كليات للطب والصيدلة و5 مدارس للتربية والتكوين). مما رفع عدد المؤسسات الجامعية برسم الموسم 2020-2021 إلى 148 مؤسسة؛ بطاقة استيعابية تصل إلى 525.731 مقعدا دراسيا.

•في مجال البحث العلمي تم الرفع من الاعتمادات المخصصة له حيث بلغت ميزانية البحث العلمي سنة 2021حوالي 3.434 مليار درهم مقابل2.677 مليار درهم سنة 2016. كما تم BIGDATAتعزيز بنياته التحتية بإطلاق أول مركزوطني لمعالجة البيانات الضخمة للتعليم العالي. كما تم لأول مرة إطلاق طلبات عروض خاصة بالبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، باسم برنامج ابن خلدون باعتماد مالي قدره 30 مليون درهم.

•تم تعميم "مجمعات الابتكار" بالجامعات بإحداثها في أربع جامعات، ومواصلة إنشاء أخرى بباقي الجامعات.

- تم الرفع ب 50 % من عدد منح التميز في البحث العلمي، وتخصيص 10 منح (بقيمة حوالي 20 ألف درهم شهريا لمدة ثلاثة سنوات) في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة، ودعم 100 مشروع سنويا أواخر 2021 عبر برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (برنامج فينكوم).
- في سياق تثمين التكوين المهني، تم لأول مرة تمكين متدربي التكوين المهني ما بعد الباكالوريا من المنحة حيث بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين 44160 متدربا، بغلاف مالي قدره 156 مليون درهم.
- بلغ عدد الطلبة الممنوحين في التعليم العالي 440.000 سنة 2021، بزيادة قدرها 70 ألف مستفيد، أي + 21%.
- تم إقرار نظام التغطية الصحية الخاص بالطلبة وخصص له غلاف مالي قدره 110 مليون درهم، وبعد مراجعة مرسومه التطبيقي وصل عدد المستفيدين إلى ما يناهز 230.000 طالب في أفق أن يصل العدد في غضون السنة القادمة إلى 400 ألف طالب.
- تنزيل البرنامج الوطني الملتزم به أمام جلالة الملك لإصلاح التكوين المهني وذلك بإطلاق إنشاء أولى مدن المهن والكفاءات، بكل من جهات سوس ماسة وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة والجهة الشرقية؛ ووضع مخطط عملي لتعميم إحداث هذه المدن في كل الجهات.
- تعزيز برنامج الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية: ارتفاع العدد الإجمالي للمسجلين خلال العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من 8,5 مليون مستفيد وتسجيل 177.389 مشاركا ببرنامج ما بعد محو الأمية لموسم 2019-

2020، بزيادة تقدر بـ 47% مقارنة مع الهدف السنوي المحدد في 120.000 مسجل.

تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة

- **طلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بميزانية تناهز 18 مليار درهم؛**
- **مضاعفة نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛**
- **المصادقة على منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي من خلال إحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛**
- ارتفاع مستمر لعدد المستفيدين من برنامج دعم الأرامل، ليبلغ 111ألف أرملة و193 ألف يتيم مستفيدا نهاية مارس2021؛ بمبلغ ناهز 2.7 مليار درهم؛
- إعداد البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020-2030.
- إعداد المرحلة الثانية للبرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2021-2025؛ وإطلاق برنامج "ولادنا" لإحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وخطة عمل الوطنية لحماية الأطفال من التسول.
- النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تمكنت هذه الفئة، منذ 2015، من الاستفادة من دعم "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من خلال أربعة برامج خصص لها غلاف مالي إجمالي بلغ 920 مليون درهم، كما تم

تنظيم مباراة موحدة خاصة مكنت من إدماج 650 شخصا في وضعية أعاقة في الوظيفة العمومية.(لأول مرة في تاريخ المغرب)

•استفادة 92.000 تلميذ(ة) من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأقسام المدرسية الدامجة، مع إحداث وتجهيز 1.200 قاعة بموارد التأهيل والدعم (التدخل الطبي وشبه الطبي، والتدخل النفسي والاجتماعي).

تعبئة قوية لتحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية

تمت تعبئة حوالي 27 مليار درهم بين 2017-2020، للتنزيل الفعلي لبرنامج تقليص الفوارق المجالية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2015، وذلك من خلال تنزيل مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي على مدى 7 سنوات، على مستوى 73 إقليما وعمالة، وبمجال 1.253 جماعة قروية و24.290 دوارًا. إضافة إلى استهدافه 12 مليون نسمة من كافة مناطق المملكة، بكلفة مالية تقدر ب 50 مليار درهم. وقد أتاحت هذه التعبئة تحقيق ما يلي بين 2017-2020:

•إنجاز 10.368 كلم من الطرق والمسالك منها 7.091 كلم تم إنهاء أشغالها؛ وبناء وإعادة تأهيل 116 منشأة فنية؛

•إنجاز 1.945 عملية لبناء وإعادة بناء وتوسعة وإعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية، وكذا إنجاز 480 عملية اقتناء تتعلق أساسا بحافلات النقل المدرسي وتجهيز المؤسسات التعليمية؛

•إنجاز 473 عملية تهم بناء وإعادة بناء وتوسعة وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية، وإنجاز 679 عملية اقتناء سيارات الإسعاف ووحدات متنقلة، وكذا تجهيز مراكز الصحة والمستوصفات القروية؛

•إنجاز 252 نظام للتزود بمياه الشرب، بالإضافة إلى 16.853عملية ربط فردية ومختلطة وعبر النافورات؛

•ربط 525 قرية بالتيار الكهربائي، منها 434 قرية تم إنهاء الأشغال بها، لتبلغ نسبة كهربة العالم القروي 99,72٪ سنة 2019؛

•الاستمرار في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب حيث انتقلت نسبة التزويد من 43 ٪ سنة 2000 إلى 97,8% سنة 2020.

دعم القدرة الشرائية

•تفعيل الاتفاق الثلاثي المترتب عن الحوار الاجتماعي القاضي بزيادة الأجور والتعويضات العائلية في القطاع العام وزيادة الحد الأدنى من الأجور والتعويضات العائلية في القطاع الخاص بنسبة 10 %، حيث تم صرف جميع الدفعات الملتزم بها مطلع سنة 2021؛

•انتقلت حصة الفرد من إجمالي الدخل المتاح من 18.674 درهم سنة 2014 إلى 20.878 درهم سنة 2019، أي بارتفاع يفوق 11٪؛

•تحسن ملموس للأجور في الوظيفة العمومية، حيث يبلغ متوسط صافي هذه الأجور 8.147 درهم سنة 2020، وهو ما يشكل 3,2 أضعاف حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام؛

•تمت مواصلة الجهود لدعم استهلاك المنتوجات الأساسية.

•صندوق مواجهة الجائحة : الدعم المباشر للراميد 6 مليون أسرة ، الدعم الموجه للأجراء 2000 درهم من طرف CNSS .

*****

مناقشة حصيلة الحكومة لحظة للمراجعة وتقييم المنجزات

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يحق لكم أن تفخروا بحصيلتكم للأسباب التي ذكرتموها في عرضكم لذلك نالت حكومتكم عن جدارة واستحقاق صفة "حكومة الإنصات والإنجاز والوفاء". لأنها:

حكومة اجتماعية بامتياز تعكسها حجم المشاريع الاجتماعية التي أطلقتها والرجوع إلى قوانين المالية يوضح حجم المخصصات لهذه المشاريع؛

حكومة تحفيز الاستثمار والتشغيل وتحسين مناخ الأعمال، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الوطني لإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل؛

حكومة الإصلاحات الكبرى بعد مباشرتها لورش إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإصلاح الإدارة وتحديثها؛

حكومة المسؤولية الوطنية بعد سهرها على تحسين المؤشرات الماكرو-اقتصادية في السنوات الثلاث الأولى، مما أسهم في تجنيب بلادنا الأسوأ لا قدر الله، رغم التداعيات القاسية لجائحة كورونا.

وفيما يلي أهم المقارنات التي قمنا بها عبر مبيانات وإحصائيات صريحة:

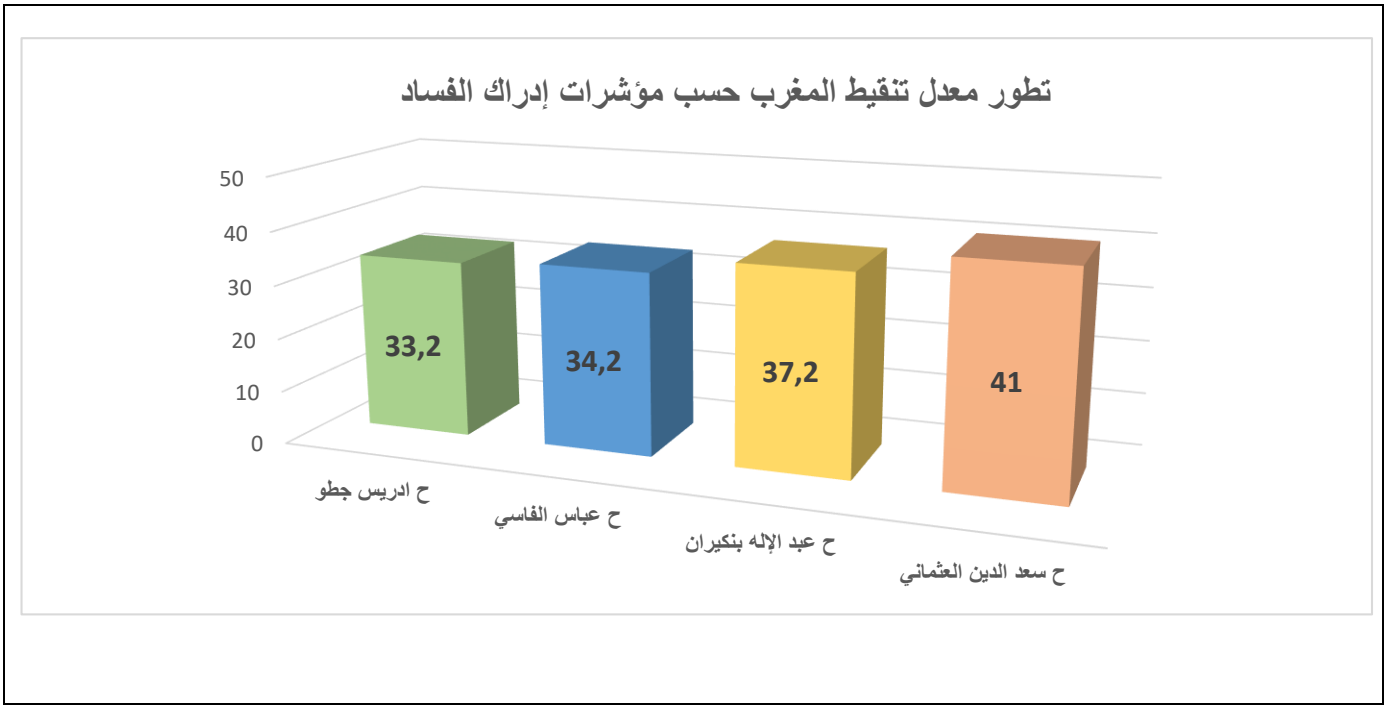

الترتيب يشمل 192 دولة منذ 2012

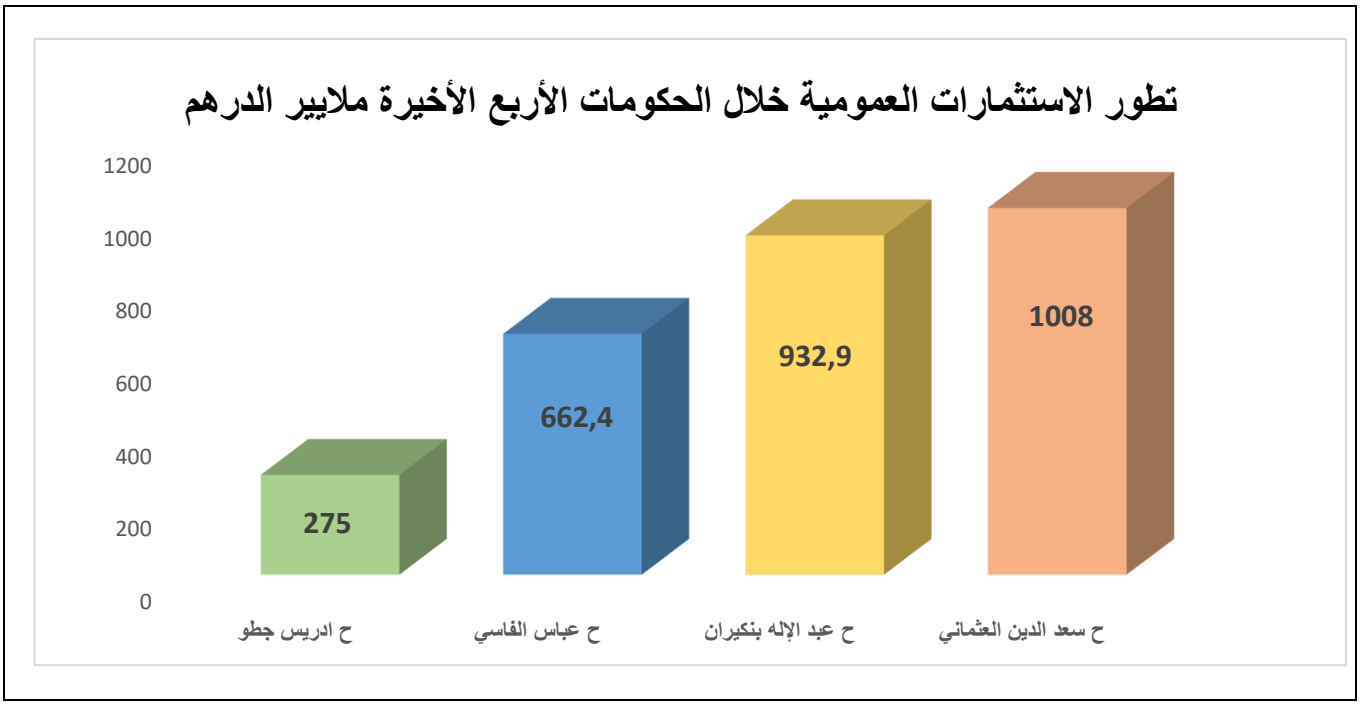

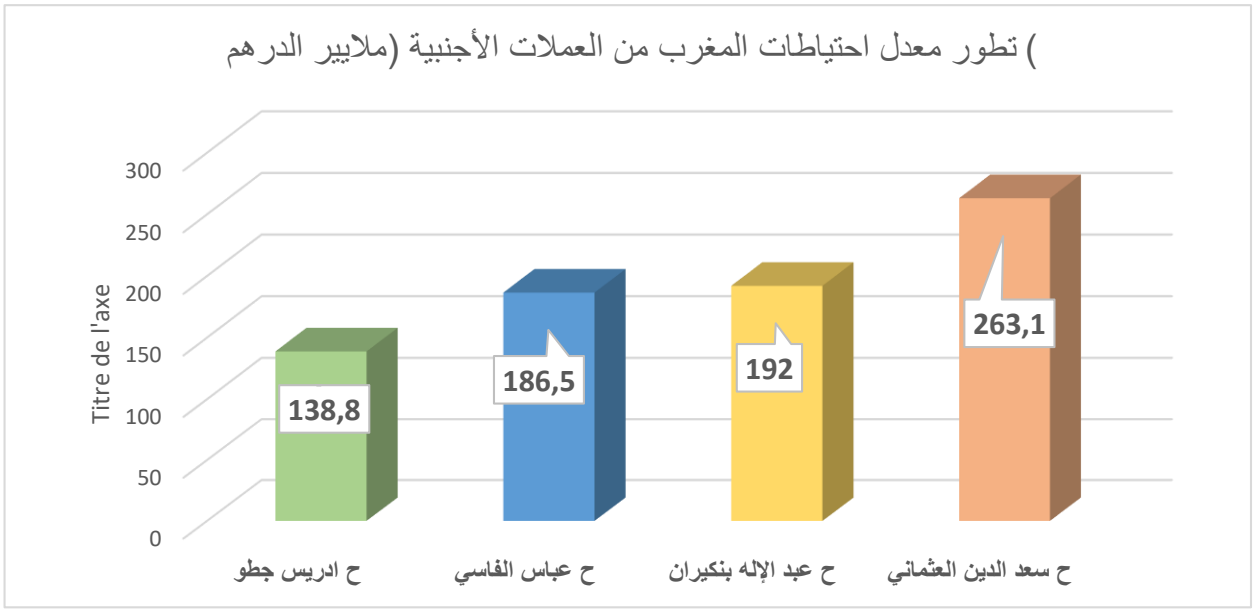

المصدر: بنك المغرب

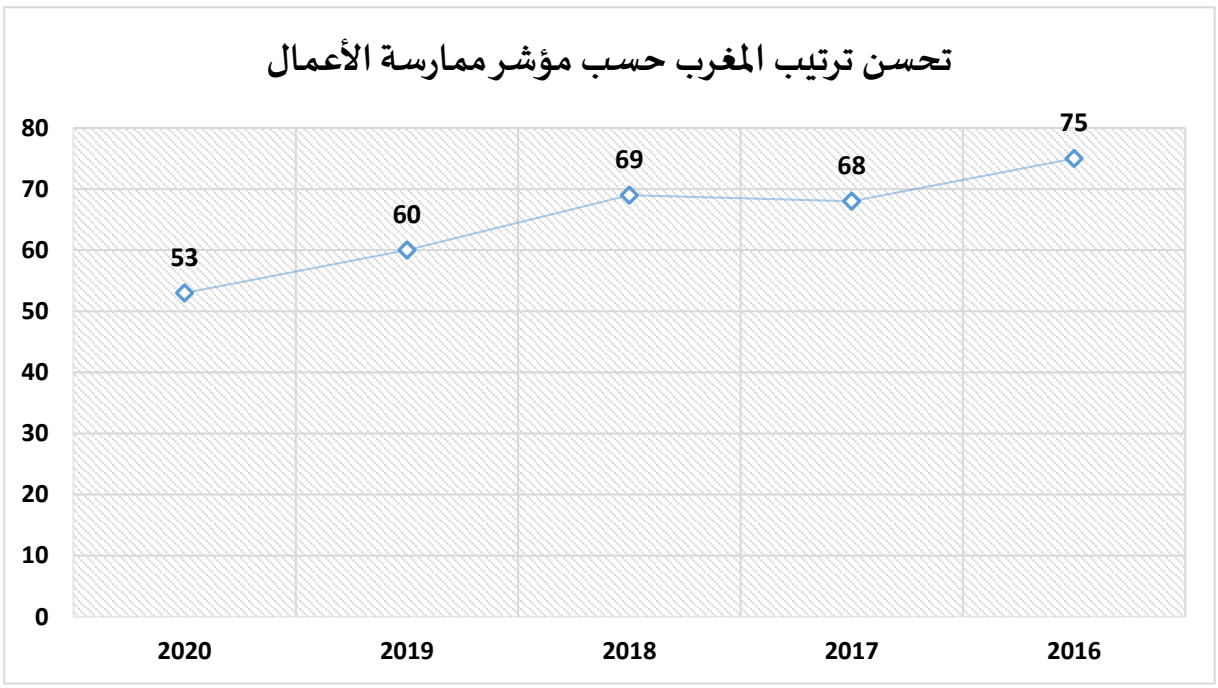

الهدف المسطر في البرنامج الحكومي في أفق سنة 2021 هو 50

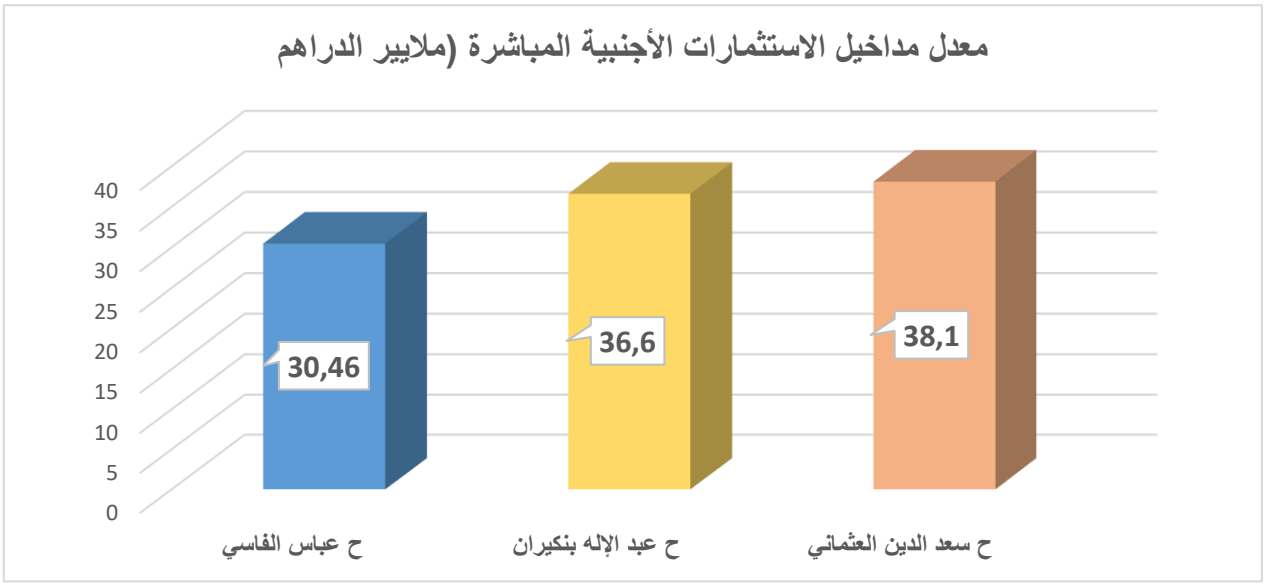

المصدر: مكتب الصرف

جدول مقارن بالتوظيف العمومي لثلاث ولايات متتالية

الولاية الحكومية		العدد الإجمالي لمناصب التوظيف العمومي	المعد السنوي
حكومة الفاسي	2007-2012	71 442	**14 288**
حكومة بنكيران	2012-2016	116 977	**23 395**
حكومة العثماني	2017-2021	222 320	**44 464**

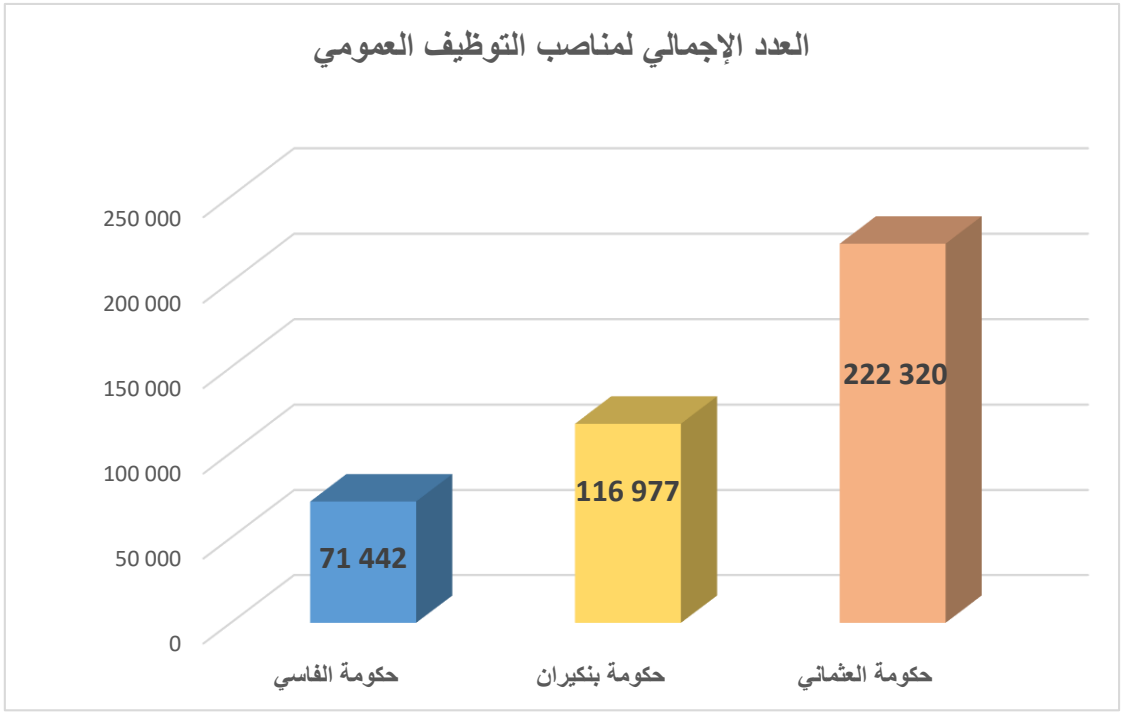

تطور ميزانية قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي

السنة المالية	ميزانية قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي (مليار درهم)	المعدل السنوي
2004	28,49	**44,2 مليار درهم**
2005	31,08	
2006	31,74	
2007	34,27	
2008	37,43	
2009	46,03	
2010	49,45	
2011	48,10	
2012	51,26	
2013	52,07	
2014	54,93	
2015	55,37	
2016	55,67	
2017	54,44	**63,1 مليار درهم**
2018	59,31	
2019	62,06	
2020	67,97	
2021	71,96	

المصدر: قوانين المالية

تطور ميزانية قطاع الصحة

السنة المالية	ميزانية قطاع الصحة (مليار درهم)
2010	12,03
2011	12,58
2012	13,58
2013	14,33
2014	15,02
2015	15,15
2016	16,32
2017	16,07
2018	16,75
2019	18,35
2020	21,51
2021	22,09

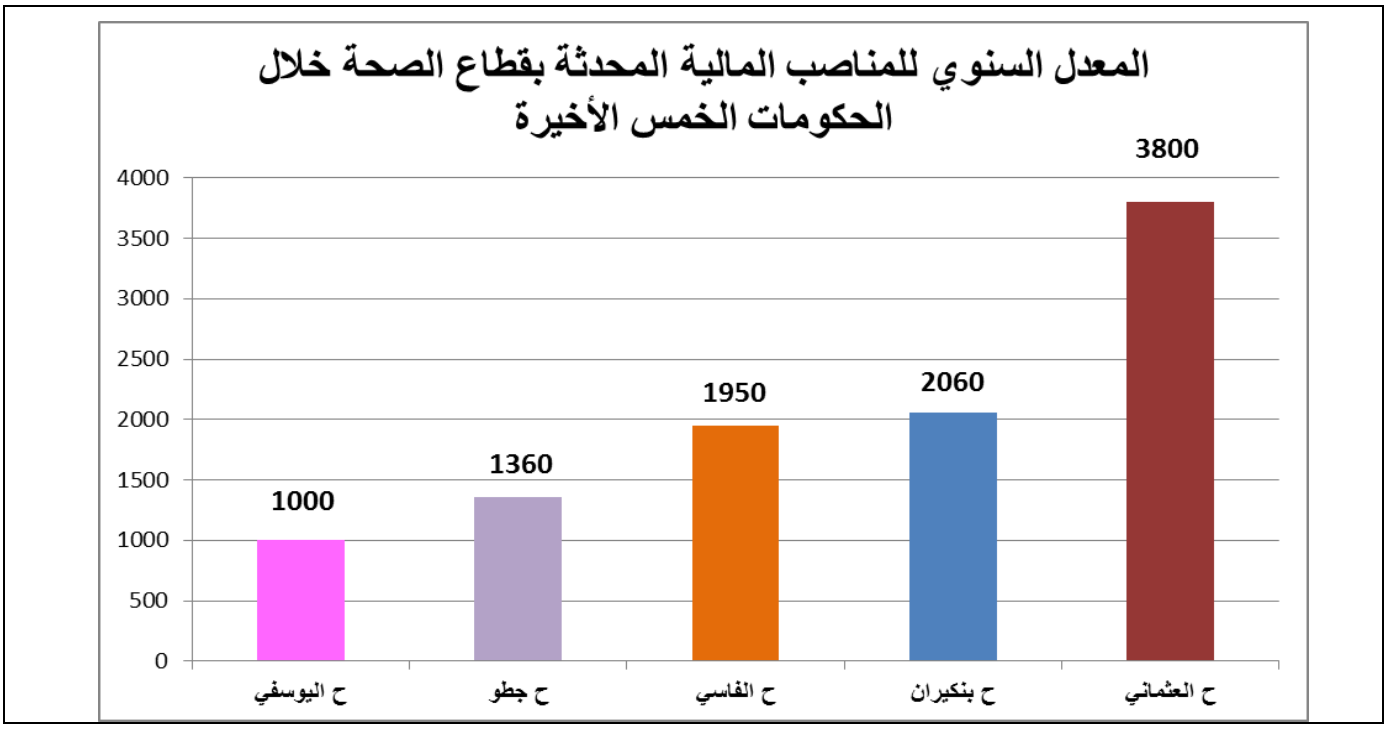

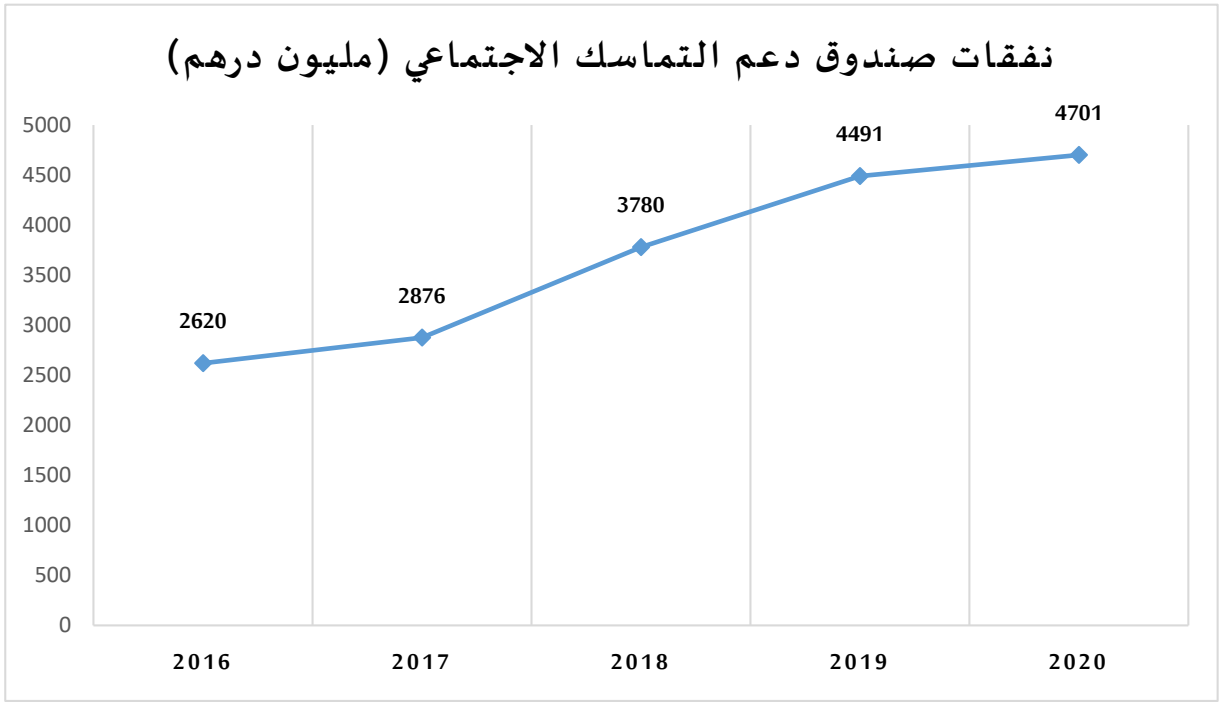
نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي (مليون درهم)
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
2620
2876
3780
4491
4701
2016
2017
2018
2019
2020

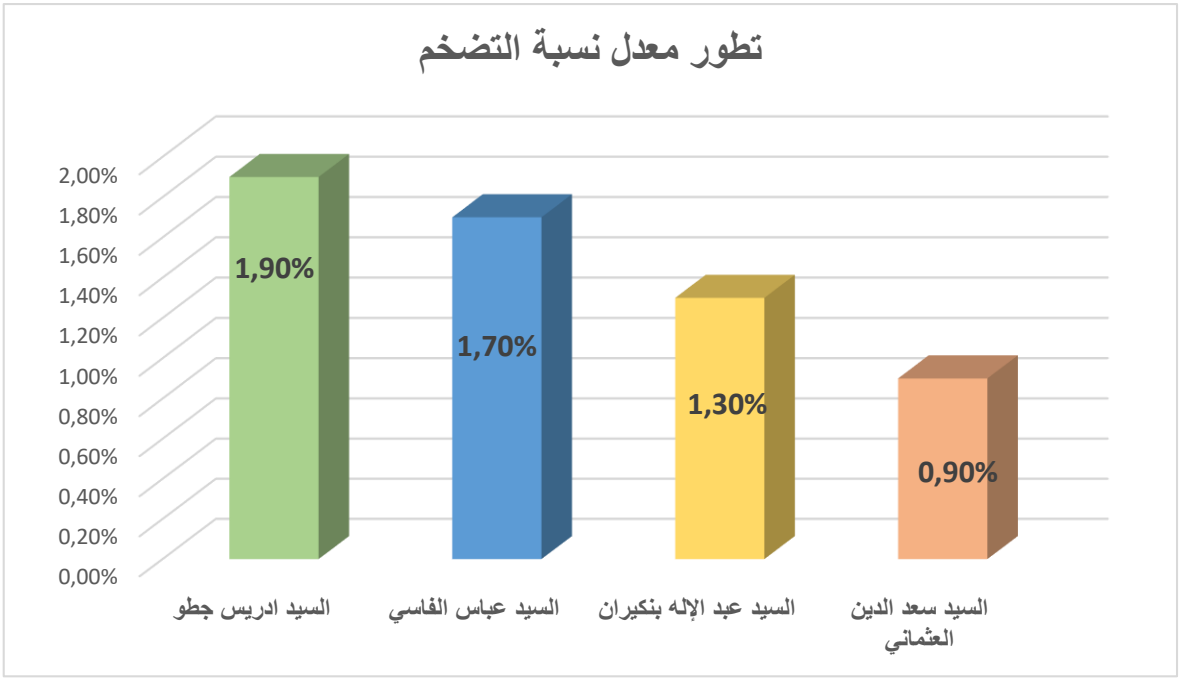
تطور معدل نسبة التضخم
2,00%
1,80%
1,60%
1,40%
1,20%
1,00%
0,80%
0,60%
0,40%
0,20%
0,00%
1,90%
1,70%
1,30%
0,90%
السيد ادريس جطو
السيد عباس الفاسي
السيد عبد الإله بنكيران
السيد سعد الدين العثماني

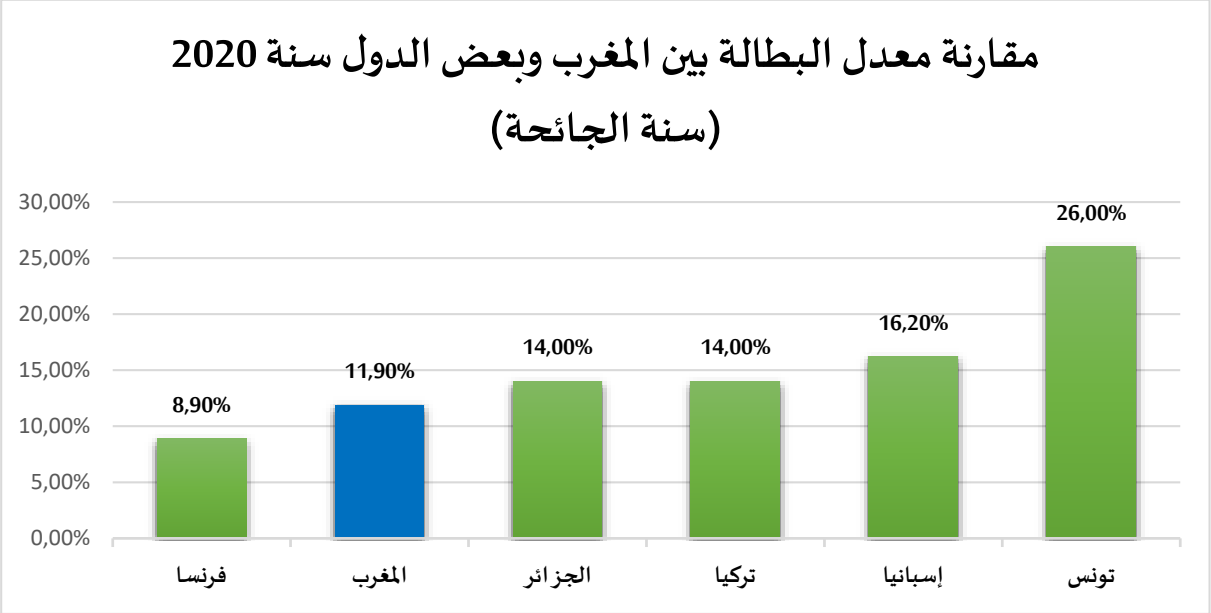
مقارنة معدل البطالة بين المغرب وبعض الدول سنة 2020
(سنة الجائحة)
30,00%
25,00%
20,00%
15,00%
10,00%
5,00%
0,00%
8,90%
11,90%
14,00%
14,00%
16,20%
26,00%
فرنسا
المغرب
الجزائر
تركيا
إسبانيا
تونس

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الأخير لن يضرنا التذكير بأهم المؤشرات والأرقام التي جاءت بها هذه الحصيلة المهمة، والمرتبطة بتحقيق عدد من المؤشرات الواردة بالبرنامج الحكومي والتي وجدنا فائدة كبيرة في تكرارها بالصيغة التي جاءت بها:

1- إرساء إصلاحات نوعية على المستوى الاقتصادي تتجلي فيما يلي :

- إصلاح عميق للمراكز الجهوية للاستثمار؛
- إقرار إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية، تمثل في أول قانون-إطار يتعلق بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛ بما يعزز ويرشد دورها في تنفيذ السياسات والبرامج العمومية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية للدولة.
- مواصلة الإصلاح الضريبي، من خلال إقرار القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي بما يعزز دور الجبايات في تمويل السياسات العمومية والحفاظ على التوازنات المالية والماكرو اقتصادية وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقليص من التفاوتات الاجتماعية والمجالية.
- مراجعة القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مواصلة تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

2- الحفاظ على وضعية مستقرة للمؤشرات الماكرو اقتصادية بالرغم من تداعيات جائحة كورونا:

استرجاع الاقتصاد الوطني تدريجيا لعافيته حيث يتوقع تسجيل نسبة نمو تناهز 5,3% سنة 2021 وهي أعلى نسبة على المستوى الإقليمي ؛

تسجيل تحسن نسبة عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخل الخام) قبل الجائحة في حدود 3,6% سنة 2019، مع توقع أن يبلغ سنة 2021 ما يناهز 6,5%، وهو أقل بكثير من معدل مجموعة من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط الغير المصدرة للنفط (10%)؛

تسجيل منحى إيجابي لتخفيض نسبة مديونية الخزينة (بالنسبة للناتج الداخلي الخام) قبل الجائحة حيث بلغت 64,8 % سنة 2019، ثم وبالرغم من ارتفاعها إلى 78,4% سنة 2021، أي بزيادة 14 في المائة، فهي نسبة وزيادة تبقى أحسن بكثير من مما عرفته عدة دول تحت تأثير الجائحة، حيث سجلت نسب مديونية تتجاوز 100 في المائة ونسب زيادة تتجاوز 20 في المائة في سنة واحدة؛

3- تحسن مناخ الأعمال والوضعية الاقتصادية ببلادنا وتسجيل مؤشرات مهمة وإيجابية على المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري وبالخصوص قبل الجائحة، وهو ما يرسخ ويؤكد صمود الاقتصاد الوطني وتنوع رو افده :

تحسن تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي «لممارسة الأعمال»، لينتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، بإحراز تقدم ب 7 مراكز في سنة واحدة، وب 22 مرتبة مقارنة مع 2017.

تحسن المتوسط السنوي للاستثمار العمومي ليبلغ 201,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2021، مقارنة بـ 146,1 مليار درهم خلال الفترة 2007-2016.

تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار الخاص، حيث وافقت اللجنة الحكومية للاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019، على 114 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية تقدر بنحو 334 مليار درهم، ورغم الظرفية الصعبة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وبداية سنة 2021، بقيمة 34,68 مليار درهم.

ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات، حيث بلغت ما يفوق 94.000 مقاولة سنة 2019 **وتباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات** حيث عرفت هذه الوتيرة تباطؤًا مستمرًا لتسجل سنة 2018، 7.941 مقاولة في حالة إفلاس بالمغرب، ثم 8.439 سنة 2019 وأخيراً 6.612 سنة 2020 بانخفاض كبير بنسبة 22%.

تقليص ملحوظ لآجال أداء الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، حيث بلغ متوسط آجال الأداء الإدارات والجماعات الترابية 37 يوماً سنة 2019، مقابل 144 يومًا خلال سنة 2016، وبلغ متوسط

آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية 39,9 يومًا في دجنبر 2020، مقابل 77 يومًا سنة 2017.

ارتفاع مستوى المداخيل السنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ 38,12 مليار درهم سنويا خلال الفترة 2016-2019، مقابل 33,5 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2007 و2016. ورغم ظروف وتداعيات الجائحة استقر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين سنتي 2019 و2020 فيما يناهز 15,5 مليار درهم.

تسجيل نتائج مهمة على مستوى تعزيز التنمية الصناعية وتنزيل مخطط التسريع الصناعي تتمثل في :

- إحداث 565.483 منصب شغل في القطاع الصناعي، أي أزيد من 100% من الهدف المسطر ما بين سنتي 2014 و2020؛
- إحداث 50 منظومة صناعية، ومواكبة 3.460 مشروعا استثماريا؛
- تجهيز عرض بحوالي 1.989 هكتار من العقار الصناعي.
- تسجيل الصادرات الصناعية ما مجموعه 243,3 مليار درهم سنة 2019، مقابل 158,9 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة 53%.
- تضاعف صادرات صناعة السيارات مرّتين ونصف، لتنتقل من 32.7 مليار درهم سنة 2013 إلى 80.2 مليار درهم سنة 2019؛ لتصبح أول قطاع مصدّر.
- تطور ملحوظ لصادرات النشاط الصناعي للمجمع الشريف للفوسفاط 41.6 مليار درهم سنة 2019، مقابل 28.8 مليار درهم سنة 2013، بنسبة ارتفاع 47.5%، وتسجيل ارتفاع سنة 2020 بنسبة 4.3%؛

- تضاعف صادرات صناعة الطائرات ب2.4 مرة ما بين 2013 و2019، وقد سجلت ما قدره 17.5 مليار درهم سنة 2019؛

تحسن الميزان التجاري، حيث انتقل معدل تغطية الواردات بالصادرات، من 42.8% سنة 2009 إلى 62.4% سنة 2020.

تحسن الحساب الجاري لميزان الأداءات، ليبلغ ما يناهز -2% سنة 2020، بعد تراجع كبير منذ سنة 2007 بلغ ذروته في حدود -9.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012.

تحسن كبير لاحتياطات المغرب من العملة الصعبة، لتصل 320.3 مليار درهم سنة 2020، أي ما يتجاوز 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

دعم التشغيل، من خلال برامج مندمجة ومتكاملة لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل، وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وإحداث فرص الشغل، وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم المقاولات المشغلة، وتقوية حماية الشغيلة، وهو ما نتج عنه:

- إحداث 720.534منصب شغل؛
- تحسين قابلية تشغيل أزيد من 770.000 باحث عن شغل؛
- إدماج أزيد من 406.000 باحث عن شغل؛
- مواكبة إحداث حوالي 13.000 مقاولة؛
- تطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل (+10%).

مواصلة دعم البرامج النشيطة للتشغيل (إدماج، وتأهيل، وتحفيز)، الموجهة لتعزيز التشغيل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات، بتجاوز سقف 100 ألف إدماج سنويا، حيث انتقل عدد المستفيدين من 107 ألف سنة 2017 إلى حوالي 127 ألف سنة 2018، وأكثر من 145 ألف سنة 2019.

الرفع من مجهود التشغيل العمومي، حيث بلغ معدل مناصب الشغل المحدثة بالإدارات العمومية سنوياً 42.466 منصب مالي ما بين 2017 و2021، مقارنة بـ 20.646 منصب ما بين 2007 و2016

مواصلة تفعيل نظام المقاول الذاتي، والذي استقطب حوالي 308.000 إلى متم مارس 2021، وهو ما يتجاوز بثلاث مرات الهدف المسطر المحدد في 100.000 مقاول ذاتي في السجل الوطني في أفق 2021.

تعزيز نظام التعويض عن فقدان الشغل، ليستفيد حوالي 74 ألف خلال الفترة 2016-2020، بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 90 في المائة؛ والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل؛ ومعالجة المياه العادمة بالوصول إلى نسبة 60 في المائة بحلول 2020: بلغت نسبة الجمع 96% ونسبة معالجة المياه العادمة 56%؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات المغربية لتصل إلى 40 مليون مسافر في أفق 2021: بلغنا الهدف؛

- رفع حصة الطاقات المتجددة من 42 % من القدرة المرتقبة سنة 2020: بلغت الحصة 37%.
- عدد السدود الكبرى لأول مرة 17 سد في طور الإنجاز ببلادنا (5في مراحل متقدمة، 4 تجاوز بعضها 40 بالمائة من الإنجاز، و8 أعطيت انطلاقة الاشغال بها سنة 2020، 5 ستنطلق هذه السنة، مع برمجة 5 للسنة المقبلة..)
- الموانئ بلغ مجموع الاستثمار العمومي في قطاع الموانئ خلال الفترة 2017-2020 حوالي 24 مليار درهم.
- الطرق إنجاز أزيد من 1000 كلم من الطرق بجميع أصنافها.

المحور الخامس: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

الدبلوماسية الوطنية ودعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية:

في هذا المقام لابد من تجديد الاعتزاز بالإجماع الوطني الرسمي والشعبي حول القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الدائمة في إقامة دولته وعاصمتها القدس، وندين الاعتداءات المتكررة للكيان الصهيوني على القدس و قطاع غزة والضفة الغربية ، وتدنيس جنود الاحتلال والمستوطنين للمقدسات ولباب وحارة المغاربة، ونعتز أشد الاعتزاز بمواقف صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله باعتباره رئيسا للجنة القدس على مبادراته النوعية و دعمه المستمر من خلال بيت مال القدس، و الذود عن حق الفلسطينيين في تحقيق دولتهم و عاصمتها القدس الشريف .

الوجهة الافريقية و إنجاح تعاون جنوب-جنوب:

كانت البداية خلال هذه الولاية بقرار صاحب الجلالة العودة إلى أسرته الإفريقية، ثم جاءت الجائحة لتبين للعالم بأن المغرب لا يتعامل مع أشقائه ببراغماتية عمياء، إنما بإنسانية وحسن جوار وما الدليل على ذلك إلا قرار صاحب الجلالة حفظه الله بالانفتاح على أشقائنا الأفارقة وإرسال مساعدات وآليات طبية مصنعة في المغرب ومن طرف مقاولات مغربية وبجودة عالية ومطابقة للمعايير الدولية، للعديد من البلدان الإفريقية للتصدي لجائحة كورونا والتخفيف من وطأتها، وهو ما يعكس الرؤية المتبصرة والإنسانية لصاحب الجلالة بتجسيد

"التضامن الإفريقي" الذي دعا إليه مرات عدة وجسده على ارض الواقع بمبادرات فعلية.

كما أن الاستثمارات المشتركة بين المغرب ومجموعة من الدول الإفريقية في عدة مجالات كالغاز والفلاحة والأدوية والخدمات ستطور العلاقات الثنائية والتعاون جنوب – جنوب لما فيه مصلحة الشعوب الإفريقية.

ينضاف إلى ذلك وساطة المملكة المغربية لرأب الصدع بين الأشقاء الليبيين، وتميز دبلوماسيتنا برعاية ملكية لتقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء لها لإنهاء الأزمة الليبية وإقامة الوحدة ومؤسسات الدولة وبسط سيادتها على كافة تراب الوطن وتجنب التدخل الخارجي.

*****

للذين استكثروا على حزب العدالة والتنمية الحزب المواطن والجاد تدبير الشأن العام لولايتين كاملتين، بل وباتوا يراهنون على الاستحالة المطلقة لتقلد الحزب المرتبة الأولى خلال الاستحقاقات المقبلة والظفر برئاسة الحكومة لولاية ثالثة لنقول لهم سيخيب ظنكم إن شاء الله، لأن ما تحقق من إصلاحات وإنجازات دليل على الوفاء بالرغم من الإكراهات ، بنسب كبيرة من الالتزامات التي جاءت في برنامجه، وأن حزب العدالة والتنمية قد عمل أيضا بوفاء مع شركائه، و عمل على صياغة نموذج متميز للفاعل السياسي المسؤول، ومصالحة المواطن مع السياسة وتعزيز الثقة، وتقدير قيمة الخدمة العمومية.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا التذكير بأهم رسالة جاءت في مناقشتنا لبرنامجكم الحكومي وهي:

"أن إنجاح أي برنامج تنموي رهين باستعادة الثقة في العملية السياسية وبتعزيز المناخ السياسي الحر وترسيخ الاختيار الديموقراطي، وذلك في مواجهة عرقلة الإصلاحات وكبح طموحات الشعب المغربي المشروعة في تحقيق مزيد من الحرية والكرامة والازدهار والعدالة وتسريع مسيرته التنموية وحلمه المشروع للولوج النهائي والمستحق لنادي الدول الصاعدة."

فلا تنمية بدون احترام الإرادة الشعبية

ولا تنمية بدون ديمقراطية

ولا ديمقراطية بدون استقلالية القرار الحزبي

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته